المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية

(دراسة حالة - مصر)

■ د. فتحي فرج البريكي *

● تاريخ استلام البحث2021/09/23م ● تاريخ قبول البحث 2021/11/08م

■ **الملخص:**

هدفت الدراسة للتعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني الأجنبية العاملة في مصر على ثورة يناير كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المجتمع المدني على ثورة يونيو، كما سعت الدراسة إلى توضيح دور المجتمع المدني في التأثير على التحول الديمقراطي في مصر خلال الفترة 2011 - 2016م واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة، وخلصت الدراسة إلى تصاعد دور المجتمع المدني في نشر الديمقراطية ومبادئها كما يتوقع أن يزيد هذا الدور مع تكثيف حملات التوعية بدور المجتمع المدني في الشارع المصري، كما خلصت الدراسة إلى استمرار العلاقة الصراعية مع منظمات المجتمع المدني الدفاعية والحقوقية مع نظام الحكم وأوصت الدراسة بوضع نهاية لصدامات التشريع هو خطوة أولى للتوافق بين الأطراف الفاعلة، ويتم من خلال الاحترام المتبادل من جهة، والمعرفة بالاتجاهات العالمية لتشريعات المجتمع المدني من جهة أخرى تستند هذه التشريعات إلى الشفافية، كما أوصت الدراسة بالاهتمام بالتشريع الخاص بالتمويل الخارجي من مراقبة الدولة لتدفق التمويل وتوجيهه إلى المصلحة العامة.

● **الكلمات المفتاحية:** المجتمع المدني، التحول الديمقراطي، المنطقة العربية

Abstract:

The study aimed to identify the role of foreign civil society institutions operating in Egypt on the January revolution, the study also aimed to identify the impact of civil society on the June revolution, and the study sought to

* أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية - كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة غريان Email :mersahaf2005@yahoo.com

clarify the role of civil society in influencing the democratic transformation in Egypt during the period 2011 - 2016 AD. The historical approach, and the case study approach, and the study concluded with the escalation of the role of civil society in spreading democracy and its principles, and this role is expected to increase with the intensification of awareness campaigns on the role of civil society in the Egyptian street. Governance The study recommended putting an end to the clashes of legislation, which is a first step for compatibility between the actors, and it is done through mutual respect on the one hand, and knowledge of the global trends of civil society legislation on the other hand. Funding and directing it to the public interest

Keywords: civil society, democratization, the Arab region

■ المقدمة :

يعد المجتمع المدني من المصطلحات التي شهدت انتشارا كبيرا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي والسياسي دوليا ومحليا . بالإضافة إلى أن منظمات المجتمع المدني لعبت دورا هاما ومؤثر في التغيرات السياسية قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير.

والتعرف على المجتمع المدني يلزم معه التعرف على دور الدولة التي ينشأ بها وتطورها وقانونها فكلاهما يرتبط بدرجة التحديث السياسي والاجتماعي، إذ إن ظهور الدولة ونشأتها بالمعنى الحديث وتضخم أجهزتها الإدارية وتعدد مسؤولياتها كل هذا ترك تأثيره على المجتمع المدني.

حيث بدأ يظهر المجتمع المدني في سياق البحث عن صيغة للانتقال السلمي إلى الديمقراطية وإيجاد بنيات يمكنها الدفاع عن الفرد والجماعات الصغيرة ضد سطوة الدولة .

لمنظمات المجتمع المدني دور بارز في دفع عملية التحول الديمقراطي في العديد من الحالات كما أن ضعف وغياب المجتمع المدني في جميع الدول العربية وأيضا في مصر يعد من التفسيرات الواضحة لغياب الديمقراطية وهشاشتها وهذا إن دل على شئ فإنه يدل على الارتباط الوثيق بين المجتمع المدني وعمليات التحول الديمقراطي من منطلق بناء دولة ديمقراطية .

منظمات المجتمع المدني ليست بديلا عن الحكومة ولكنها تشارك وتساعد الجهات الحكومية فى تحقيق إدارة أكثر رشادا للحكم من خلال توسطها في العلاقة بين الفرد والدولة

عبر قدراتها كخبرة مجتمعية في تعبئة أفضل لجهود الأفراد والتأثير في السياسات العامة .

كما أنه من المعروف أن منظمات المجتمع المدني تسعى للدفاع عن حقوق الإنسان وحماية تلك الحقوق وتعزيز مكانة المواطن ومهاجمة النظام في حالة فساده أو طغيانه.

إشكالية الدراسة :

في ظل المتغيرات في الآونة الأخيرة ظهرت أدوار لمنظمات المجتمع المدني في مصر، ولكن ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في التهيئة لثورة 25يناير؟

1 – ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني الأجنبية العاملة في مصر على ثورة يناير؟

2 – كيف أثر المجتمع المدني على ثورة يونيو؟

3 – ما دور المجتمع المدني في التأثير على التحول الديمقراطي في مصر خلال الفترة 2011 – 2016؟

■ **أهمية الدراسة :**

تأتي من أهمية المرحلة التاريخية للتغيير السياسي في مصر، وضرورة التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي المصري في الفترة من 2011 وحتى 2016 بالتركيز على دور هذه المؤسسات خلال ثورة الخامس والعشرين من يناير وأيضا الكشف عن المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني وطبيعة العلاقة بين مؤسساته والدولة في فترة الحكم الانتقالية وفترة حكم الرئيس محمد مرسي وما بعد هذه الفترة حتى عام 2016.

■ **منهج الدراسة :**

حيث تم استخدام عدة مناهج في هذه الدراسة:

المنهج التاريخي: هذا المنهج يقوم بتتبع الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة وتحديد مراحل تطورها التاريخية والعوامل التي تؤثر فيها ومن خلال تسلسل هذه الأحداث نصل إلى نتائج مهمة حيث ظهر هذا المنهج بوضوح من خلال متابعة التطور التاريخي للمجتمع المدني من عام 2011 حتى عام 2016 والظروف التي مر بها المجتمع المدني من

إشكاليات ومساعدات وأيضا كل التحديات التى يواجهها المجتمع المدني وأيضا تم توضيح أوضاع المجتمع المدني خلال الفترات التاريخية التي مر بها المجتمع المصري منذ حكم مبارك وحتى حكم الرئيس السيسي وكل هذا التسلسل والترتيب نصل لنتيجة واضحة وهي الأحوال والأوضاع التي وصل لها المجتمع المدني الآن من ظهور أو تهميش.

منهج دراسة الحالة: يقوم هذا المنهج على التحليل العميق والدراسة الدقيقة لعدد محدود من الحالات من حيث الزمان والمكان والموضوع. ويتم تطبيق هذا المنهج على تلك الدراسة من خلال توافر مكونات المنهج وهي الزمان والمكان والموضوع ويتمثل المكان في اختيار مصر مكان المناقشة تلك الحالة ألا وهي المجتمع المدني والزمان اقتصرت الدراسة على الفترة من عام 2011 حتى عام 2016 والموضوع يتمثل أيضا في دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي وأثره في الأحداث التي ظهرت في تلك الفترة المتعلقة بالدراسة.

■ الدراسات السابقة :

1 - دراسة صالح ياسر (المجتمع المدني والديمقراطية):

يرى أن دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في الدفاع والمطالبة بحقوقهم وأيضا تحقيق مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر على حياتهم وتزيد من إفقارهم، ولها أيضا دور مهم وفعال في زيادة الوعي والثقافة لكي يكون لدى كل فرد الدفاع عن تلك الحقوق بالطريقة التي لا تخالف القوانين كما أن الباحث أكد على خمس وظائف مهمة للمجتمع المدني وهي: تجميع المصالح ،حسم وحل الصراعات، إخراج القيادات الجديدة التي لها دور فعال في الدولة ،نشر ثقافة ديمقراطية وأيضا زيادة الثروة وتحسن أوضاع الأفراد .

كما أنه يرى أن هناك نموذجا أساسيا للمجتمع المدني المتطور يتمثل في أن المجتمع المدني يضم مجموعة مؤسسات تستطيع أن تلعب دور الفاعل في عملية التغيير السياسي والاجتماعي كما أنه ركن أساسي في ثقافة بناء المؤسسات.

وتلاحظ أن هذا الكلام مبالغ فيه إلى حد ما أو أنه ينظر إلى المجتمع المدني بصورة عامة دون أن يأخذ في الاعتبار أن هناك منظمات من المجتمع المدني تؤدي إلى تدمير السلطة والحكم وخصوصا تلك المنظمات الممولة من الخارج فإنها تهدف دائما إلى تقويض الحكم .

2 - دراسة عايدة مسلم، "دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن 1989 - 2009"

ناقشت هذه الدراسة دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الفترة 1989 - 2009 والمعوقات التي تحد من فاعلية دورها، وقدمت الدراسة الفرضية القائلة إن منظمات المجتمع المدني قد أخفقت في تأدية رسالتها في هذه العملية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أن آفاق التحول الديمقراطي كانت مقيدة بكثير من النصوص الدستورية أدت إلى تهميش دور منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومنها قانون الانتخاب الأردني المؤقت رقم 15 لعام 1993 وقانون المطبوعات والنشر رقم 27 لعام 1997 الذي حد من حرية الصحافة وقانون الاجتماعات رقم 45 لعام 2001، واستوجبت هذه النتائج عدة توصيات منها: تعزيز الإصلاحات الديمقراطية وما يتعلق بها من قوانين، وتعزيز السلوك المدني القائم على حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان .

وتلاحظ أن هذه الدراسة تناولت إخفاقات دور المجتمع المدني دون الاهتمام بمدى محاولة مؤسساته التعامل مع المعوقات التي واجهتها إلى جانب أهمية وجود حلول جانب الحلول القانونية

3 - دراسة مصطفي بلعور، (التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية (دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988 - 2008)

بيد أن عملية التحول نحو النظم الديمقراطية لا تحدث من فراغ وإنما هناك مجموعة من العوامل التي تتداخل وتدفع باتجاه التحول ومنها العوامل الداخلية كدور النخبة السياسية ودور المجتمع المدني بالإضافة للعوامل الخارجية كالضغوطات السياسية الدولية وظاهرة مايعرف بالعدوى والانتشار".

تحدثت تلك الدراسة عن مفهوم التحول الديمقراطي وأسباب حدوثه، وكذلك أنماط التحول الديمقراطي وهم من أعلى إلى أسفل بقيادة النخبة، ومن أسفل إلى أعلى بقيادة المعارضة، ومن خلال التفاوض .

4 - **دراسة محمد مختار قنديل، (دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر) .**

يعتبر أن قوة المجتمع المدني من أهم العوامل الداخلية التي تؤدي إلى تهديد بقاء الأنظمة السلطوية، فجماعات المصالح أو كل جماعات المجتمع المدني تحصل على قوتها نتيجة إلى التحضر ويتحدث "ديتوكفيل " عن مؤسسات المجتمع المدني هي حجر الأساس للديمقراطية من خلال وسائل الاتصال والمصادر البديلة للمعلومات من خلال تتبع المصالح التي تتصارع والتي تؤدي إلى تآكل قدرة الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم.

كما أنه يرى أن تلك الثورات لم تنشأ من فراغ ولكن أتت نتيجة مجموعه من العوامل التي أدت لظهور وحدوث تلك الثورات وهذا ما حدث في ثورة 25 يناير والتي أتت للعديد من الأسباب من أهمها حركة مستمرة من قبل منظمات المجتمع المدني ومواقع الكترونية مثل الفيسبوك وتويتر وكان للمجتمع المدني عدة أهداف قبل الثورة في مصر تتمثل في :

- محاولة إصلاح الحكم وعمل إصلاح دستوري وتشريعي .
- القضاء على مشروع التوريث في الحكم .
- التأكيد والحفاظ على حقوق الإنسان والحريات وضرورة احترامها .

وتلاحظ أن منظمات المجتمع المدني ساهمت في حدوث التغيرات في الخامس والعشرين من يناير بالفعل هذا حدث ولكن لم تكن جميع منظمات المجتمع المدني تسعى لبناء السلطة كما أشار الكاتب ولكن هناك المنظمات الممولة التي تسعى للتقويض .

ومن خلال الأدبيات والدراسات السابقة توصلنا إلى مدى أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في إحداث تغيرات في الدولة والانتقال نحو مجتمع تسوده ديمقراطية ولكن في ظل تفاهم سلمى بين الدولة والمجتمع المدني، وتوصلنا أيضا إلى كم الإشكاليات التي تعرض لها المجتمع المدني فى الفترة من عام 2011 حتى عام 2016 وإعاقة عمله في المجتمع المدني وعدم توافر العديد من الآليات التي تساهم في نمو وتطور المجتمع المدني وهذا ما سنتناوله في تلك الدراسة.

● **الفصل الأول: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر**

يعد المجتمع المدني من المصطلحات التي شهدت تطورا وانتشارا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي والسياسي دوليا ومحليا وبرغم انتشار هذا المصطلح إلا إن هناك صعوبة في تعريفه بشكل جامع مانع .

وذلك نتيجة لعدة عوامل من بينها أن المجتمع المدني من المصطلحات التاريخية التي تعرضت إلى تغيرات كثيرة على مر العصور .

كما أن المهتمين بمفهوم المجتمع المدني لديهم خلفيات عن تجارب سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة مما أدى إلى فهمه والتعبير عنه بطرق متباينة .

ويتضمن هذا الفصل مبحثين :

● المبحث الأول: تعريف المجتمع المدني.

● المبحث الثاني: مفهوم وأنماط التحول الديمقراطي

■ **المبحث الأول: تعريف المجتمع المدني**

ويُعرف المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر على أنه " **مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي من ناحية، والدولة ومؤسساتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى**"

التعريف لغوياً: تتألف عبارة المجتمع المدني من مصدرين "مجتمع"، وهو صيغة ترد في اللغة العربية إما اسم مكان أو اسم زمان، وبالتالي فهو لا يؤدي معنى اللفظ الأجنبي الذي نترجمه بـ Society، والمصدر الآخر "مدني" فهو يميل في اللغة العربية إلى المدينة إلى "الحاضرة"

التعريف إصطلاحاً: يشار إلى "المجتمع المدني" على أنه عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة.

التعريف إجرائيا: مجموع التنظيمات، غير الحكومية، التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، الذي لا يستهدف الربح ولا تستند فيه العضوية على روابط القرابة .

■ المبحث الثاني: مفهوم وأنماط التحول الديمقراطي

أولا: مفهوم التحول الديمقراطي :

التعريف اللغوي: تعنى كلمة التحول التغير أو النقل، وتقابل في اللغة الفرنسية والإنجليزية كلمة Transition وتعني الانتقال من حالة أو مرحلة معينة إلى حالة أخرى. كلمة الديمقراطية يونانية الأصل ومركبة من شقين الأول Demos وتعنى الشعب وratos وتعنى السلطة والحكم وبذلك تعني كلمة الديمقراطية حكم الشعب نفسه بنفسه.

وبذلك تصبح كلمة التحول الديمقراطي تعني الانتقال إلى حكم الشعب نفسه بنفسه.

- **التعريف الاصطلاحي**: هي عملية يتم من خلالها ممارسة مبادئ الديمقراطية في مؤسسات الدولة والمجتمع، أي أنها تعطي للأفراد الحق للمشاركة في الانتخابات والعمل على اكتساب السلطة، ويحدث ذلك عندما يستجيب النظام للمطالب الجديدة، فهو عملية معقدة تعبر عن الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي .
- **التعريف الإجرائي** :هي عملية مستمرة من التفاعلات، ويقصد بها بأنها عملية تراجع نظم الحكم غير الديمقراطية بكل أشكالها، لتحل محلها النظم الديمقراطية والتي تعتمد على المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وتقوم على المؤسسات السياسية التي تتمتع بالشرعية، ويعتمد قياس درجة هذا التحول على تطبيق المؤشرات الأساسية اللازمة لتحقيق الديمقراطية.

خلاصة ذلك يتم تعريف التحول الديمقراطي بأنه عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي (شمولي أو تسلطي) إلى نظام ديمقراطي والتخلص من هيمنة النظم وتحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين.

ثانيا: أنماط التحول الديمقراطي :

يقصد بأنماط التحول هي تلك الأشكال والإجراءات التي تتخذها عملية التحول للانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وتتخذ أربعة مسارات للتحول :

1. التحول من أعلي لأسفل :

يحدث هذا النوع من التحول عندما تقوم النخبة الحاكمة بإدخال عدد من الإصلاحات

فى النظام لشعورها بالسخط الشعبي وعدم الرضا، لذلك يأخذ النظام المبادرة بالتحول ويدخل أو يعد بإدخال الإصلاحات سواء لرغبة النظام في التحول الديمقراطي أو لامتصاص غضب الشعب وهذا من أجل مد سيطرته وسيادته السياسية، وقد لا يكون الدافع إلى الإصلاح هو الإيمان بالمبادئ الديمقراطية ولكن قد يجد الحاكم نفسه عرضة للخطر من الداخل أكثر من الخارج فيقوم بعملية التحويل خوفا من أن يقوم بذلك شخص آخر، التحول من أعلى غالبا ما ينتج عنه مايسمى "الديمقراطية المقيدة" بمعنى أن هذا النوع قد يتسم بنوع من الخدعة السياسية أي أن ليس عملية التحول الديمقراطي عملية حقيقية، ومن أمثلة هذا النمط التحول الديمقراطي الذي حدث في أسبانيا التي تعتبر أوضح مثال عليها .

2. التحول من أسفل لأعلى (التحول الإحلالي) :

قد يحدث هذا النوع من التحول نتيجة لوجود دلائل على تدهور سلطة النظام التسلطي وتحرك قوى المعارضة لاستغلال هذا التدهور، حيث إن النخب المعارضة لا تتمتع بالقوة الكافية التي تمكنها من فرض التغييرات التي تريدها، ويتسم هذا النوع من التحول بالعنف فقد تحدث صراعات ومظاهرات عنيفة ومطالبات من قبل الشعب بإنجاز الإصلاحات، كما أنه يتسم بضعف القيادات القائمة على النظام في مواجهة القوى المعارضة.

في هذا النوع من التحول لا يمكن أن يؤدي إلى ديمقراطية مستقرة وذلك بسبب عدم وجود اتفاقيات ومواثيق خلال مرحلة الانتقال، وهذا يمثل عقبة أمام الاعتدال والتصالح الضرورية لعملية ترسيخ الديمقراطية.

3. التحول عن طريق التفاوض :

في هذا النمط تأتي المبادرة مشتركة من قبل النظام والقوى الاجتماعية المختلفة وذلك للوصول إلى أسس مشتركة للتخلي عن النظام غير الديمقراطي وإقامة نظام ديمقراطي بديل، ويكون من خلال ميثاق يحافظ على مصالح كل القوى السياسية الفاعلة والوصول للديمقراطية.

ومن ضمن الأسباب المؤدية لهذا النوع من التحول فقدان النظام للشرعية التي كان يتمتع بها، انهيار الإيديولوجية التي يقوم عليها النظام، تردي الأوضاع الاقتصادية مما

يؤدي إلى إخفاق النظام في تلبية المطالب والاحتجاجات للشعب، كل هذه الأسباب أدت إلى دخول النظام في مفاوضات مع القوى المعارضة، وقد يكون هذا النمط يضمن تحقيق نجاح لتحقيق مصالح أطراف التفاوض.

● **الفصل الثاني: علاقة الدولة بالمجتمع المدني من 2011 ـ 2016**

إن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تكامل وتوزيع للأدوار، فالمجتمع المدني هو أحد أركان الدولة الحديثة التي تهيئ له البيئة التشريعية لتنظيم الممارسة لعمل المنظمات المدنية والجماعات داخل المجتمع، فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، ولا دولة حديثة من دون مجتمع مدنى، بل إن المجتمع المدني هو أحد أركان قوة الدولة ومؤشر على ديمقراطيتها، فلا ديمقراطية من دون مجتمع مدني، وسنتناول فيما يلي التسلسل الزمني لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني منذ أواخر عهد الرئيس مبارك وحتى عهد الرئيس السيسي، مع الإشارة إلى دور المجتمع المدني في الثورة المصرية .

ويتناول هذا الفصل مبحثين:

● **المبحث الأول**: علاقة الدولة بالمجتمع المدني قبل ثورة 25 يناير 2011

● **المبحث الثاني**: علاقة الدولة بالمجتمع المدني بعد ثورة 25 يناير 2011

المبحث الأول: علاقة الدولة بالمجتمع المدني (قبل ثورة يناير 2011)

أولا : أواخر عهد الرئيس مبارك :

ظلت حرية التنظيم طوال حكم مبارك مقيدة بقانون الطوارئ ومجموعة القوانين الاستثنائية التي تعطي الأجهزة الأمنية فرصة السيطرة عليها، على الرغم من زيادة عدد منظمات المجتمع المدني .

وفي 2010 حاول الحزب الوطني الحاكم الانفراد بمقاعد مجلس الشعب فقوبل الموضوع بمهاجمة منظمات المجتمع المدني ورفضه بعد انسحاب الإخوان من هذه الجولة، مع بداية عرض بعض الانتهاكات الدستورية ورفض توريث الحكم لجمال مبارك، وكانت أبرز الحركات معارضة لذلك حركة كفاية .

وقد تعرضت منظمات المجتمع المدني في مصر في أواخر عهد مبارك للعديد من الانتهاكات على مستويات مختلفة::

فمن الناحية التشريعية تتمثل في فرض الكثير من القوانين المقيدة للعمل من أجل الترويج للحرية والديمقراطية إلى الحد الذي يسمح للحكومة بالتدخل في شؤون منظمات المجتمع المدني، فهناك قانون الجمعيات رقم 84 لسنة 2002 الذي يعطي وزارة الشؤون الاجتماعية سلطة تمكنها من تنظيم وحل ومراقبة مصادر التمويل الخاصة بتلك الجمعيات، ويحرم ذلك القانون على الجمعيات الأهلية ممارسة النشاط السياسي والنقابي، ويسمح القانون للسلطة التنفيذية بحل المنظمات .

إلى جانب قطع التمويل، فقد تم حظر التمويل المحلي دون الحصول على إذن الحكومة وقد أدي ذلك إلى نقص الاستقلال المادي لتلك المنظمات وتقييد عملها، بالإضافة إلى التشويه الإعلامي لمنظمات المجتمع المدني واتهامها بالعمالة والخيانة وتهديد الوحدة الوطنية .

ثانيا: دور المجتمع المدني في التهيئة للثورة:

بشكل عام يمكننا حصر أهم مجالات نشاط منظمات المجتمع المدني :

1 - التدريب على مهارات مراقبة الانتخابات، وهناك عدد كبير من المنظمات التي تنشط في مثل تقديم هذه التدريبات وهو ما ساعد على تمكين الشباب من الوقوف على الانتهاكات الانتخابية والتي كانت دافعا قويا لقيام الثورة .

2 - تقديم الدعم القانوني للنشطاء ضحايا الانتهاكات حيث شهدت السنوات الأخيرة من حكم مبارك تزايدا في حالات تعرض النشطاء للاعتقال والتعذيب وكانت المنظمات الحقوقية الداعم لهؤلاء الشباب من خلال تقديم الدعم القانوني لمن يتم اعتقاله، فضلا عن رصد وتوثيق كافة الانتهاكات التي يتعرضون لها.

3 - العمل على النقد الحقوقي للأوضاع السياسية وقد أسهم النقد الحقوقي للأوضاع السياسية في مصر بشكل واضح في قيام ثورة يناير، كما أسهم هذا النقد وما نشر بمقتضاه من تقارير في صياغة شعارات ومطالب الثورة.

■ **المبحث الثاني: العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بعد الثورة**

لم تنتهي علاقة الصراع بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني بعد ثورة 25 يناير على غير المتوقع، وعلى الرغم من الدور الهام الذي لعبته تلك المنظمات في التهيئة للثورة إلا إن العلاقة ازدادت توترًا، وأخذت العلاقة الصراعية تتجلى في قضية التمويل الخارجي لبعض منظمات المجتمع المدني، وعلى الرغم من أن عصر مبارك لم يكن لصالح المجتمع المدني، الذي عانت منظماته الحقوقية من الحصول على تراخيص لمباشرة عملها وأنشطتها بسبب رفض الأجهزة الأمنية ومراقبتها لكل أنشطتها، إلا إن رؤساء ما بعد ثورة يناير باختلاف توجهاتهم، أظهروا من خلال سياساتهم السعي لتأميم المجتمع المدني وإخضاعه إلى سيطرة الدولة، انطلاقاً من حجج أمنية خاصة بالأجندات الخارجية لهذه المنظمات وقضية التمويل الأجنبي التي تجلت في اقتحام أجهزة الأمن للرقابة على التمويل، على الرغم من أن القانون لا يتطلب موافقة أجهزة الأمن على التمويل الخارجي، ومن هنا ظل كل طرف يضيّق الخناق على الطرف الآخر واستمرت العلاقة الصراعية هذه بينهم .

● **الفصل الثالث: التحديات التي واجهت المجتمع المدني في مصر**

إن وضع المجتمع المدني في مصر عقب الثورات، وما شهدته من توترات اقتصادية وسياسية، قد دفعت بمعظم المنظمات خاصة الحقوقية والدفاعية منها إلى دخول المجتمع المدني كطرف في الصراع السياسي، وقلص ذلك من الثقة بين أطراف ثلاثة: الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمع ككل، الى جانب أزمة التمويل المستمرة من قبل الثورة وإشكاليات المنظمات الأجنبية ووضعها الحالي بعد عدة صدامات معها، وسنتناول في هذا الفصل مبحثين:

■ **المبحث الأول**: ويقسم إلى الآتي :

● المطلب الأول: الجانب التشريعي والقانوني للمنظمات المدنية

● المطلب الثاني: أزمة التمويل الأجنبي لمؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الأجنبية في مصر

● **المطلب الثالث: قناعة الدولة بالمنظمات المدنية في مصر.**

■ **المبحث الثانى**: السيناريوهات المستقبلية لعمل منظمات المجتمع المدنى في مصر

■ المبحث الأول

● المطلب الأول: الجانب التشريعي والقانوني لمنظمات المجتمع المدني

التحديات القانونية والسياسية من حيث البيئة المحيطة بالعمل المدني من المواقف والتوجهات السياسية للنظم الحاكمة والقوانين التي تقرها، وما تفرضه من قيود بالنسبة للتسجيل والإشهار، وما تتضمنه من سلطة حل الجمعيات، بالإضافة إلى الرفض الحكومي لأي أدوار تحمل صبغة سياسية حتى ولو كانت حقوقية مثل رفض مراقبة المجتمع المدني للانتخابات، وتهميش دور المنظمات في التأثير في السياسات أو في عمليات التنمية، وهو ما صدر في مشاريع القوانين المقدمة باختلاف تواريخ إصدارها بعد الثورة، حيث بقى القانون الحاكم للعمل الأهلي بعيدا عن التغيير وهناك شواهد على أن السلطة الحاكمة رغم اختلافها عن نظيرتها قبل الثورة لأكثر من مرة، لم تبد أي تغيير في نظرتها للمنظمات الأهلية عما كانت عليه قبل الثورة، والدليل أنها لم تتخذ أي خطوات لتحسين المناخ القانوني والإجرائي والسياسي الذي تعمل في إطاره المنظمات المدنية بل تعمل على تحجيم ومحاولة تأميم عملها.

فالغطاء القانوني الذي تعمل تحته منظمات المجتمع المدني في مصر لا يخلو من الفوضى، فبعض المنظمات تعمل كجمعيات أهلية، والبعض الآخر مُسجل كشركة محاماة، أو شركات مدنية، وخاصة التي تعمل على قضايا الحقوق والحريات، إلا إن هناك بعض المنظمات، وخاصة تلك التي أُنشئت بعد ثورة 25 يناير، التي تعمل دون غطاء قانوني، وذلك إلى جانب وجود جانب تقييدي للمنظمات المدنية من قبل القوانين التي تفرضها الدولة على عمل المجتمع المدني . فإذا نظرنا إلى القانون رقم 84 لسنه 2002، المنظم لعمل الجمعيات الأهلية، الذي تلزم الدولة بموجبه المنظمات التسجيل والعمل من خلاله بـ «القانون القمعي، شديد التقييد لحرية العمل الأهلي»، لأنه يفوض التسجيل الإجباري على الجمعيات، ويعاقب بالحبس من يعمل خارج إطاره، كما يعطي سلطات واسعة للحكومة في رفض تسجيل الجمعيات بناءً على معايير فضفاضة غير منضبطة، كما أن القانون يقيّد حق الجمعيات في الانتساب أو الانضمام إلى منظمات أو هيئات خارج مصر .

فالقانون يتدخل إلى أبعد حد في خصوصية الجمعيات وفي إبقائها تحت الرقابة المستمرة

وسيطرة الجهات الإدارية، من خلال تقييد حرية الجمعية في اختيار مجالس إدارتها، ومواعيد اجتماعاتها، كما أن القانون يجيز للوزير المختص عزل مجلس الإدارة، والحق في إصدار قرار بحل المنظمة وفقاً لأسباب فضفاضة مثل إذا ارتكبت المنظمة مخالفة جسيمة للنظام العام أو الآداب، أو إذا فشلت الجمعية في تحقيق أهدافها التي أنشئت لأجلها، أو الحصول على تمويل من الخارج، أو الاشتراك في منظمات دولية دون موافقة الجهة الإدارية .

وذلك إلى جانب قانون الجمعيات الأهلية الجديد 2016 الذي يوصف بأنه مقيد للجمعيات الحقوقية وعملها وباعتباره نهاية مطاف المنظمات المدنية لما يحمله من بنود مقيدة لعمل تلك المنظمات.

● المطلب الثاني: أزمة التمويل الأجنبي لمؤسسات المجتمع المدني في مصر

ضاعفت المؤسسات الدولية تمويلها لمنظمات المجتمع المدني المصرية بعد الثورة ليصل إلى 200 مليون دولا وذلك بعد أن قرر الاتحاد الأوربي وهيئة المعونة الأمريكية ضخ مبالغ مالية كبيرة لهذه المنظمات في الفترة ما بعد الثورة وبدأت المؤسسات في إعلان تمويلها لمشروعات لكافة الحركات فهي لا تشترط الإشهار من قبل وزارة التضامن الاجتماعي وفسر البعض ذلك بأنه يهدف إلى تمويل بعض الحركات مثل 6 ابريل وائتلاف شباب الثورة وركزت المؤسسات الدولية أنشطتها في التأكيد على المشاركة المدنية ودعم الشباب والإعلام وحرية تداول المعلومات والمشاركة في الحياة السياسية والانتخابات ونشر العدالة الاجتماعية والسياسة وحقوق الإنسان .

وفي تقرير نشرته جريدة الشروق يوم 6/23 جاء فيه أن المنظمات الأمريكية مثل المعهد القومي الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي تعمل في مصر على تشجيع الديمقراطية ودعم وتنمية قدرات المجتمع المدني في مصر وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد ضخت بالفعل 40 مليون دولار في مصر لدعم الديمقراطية منذ 25 يناير بمعدل 8 ملايين دولار شهريا وان هذا المبلغ وضع تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم برعاية وتمويل المنظمات المصرية المنظمات المصرية الناشطة في مجال التحول الديمقراطي .

إضافة إلى ذلك أنه من أكثر المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني إشكالية

التمويل الأجنبي. حيث تعاني مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي أزمة مزدوجة في قضية التمويل، فمن جهة هناك نقص في الموارد المالية المتاحة لهذه المؤسسات الأمر الذي يحد من قدرتها ويجعلها غير قادرة على القيام بالدور المناط بها وفي نفس الوقت هناك حساسية بالغة تجاه تمويل مؤسسات المجتمع المدني من قبل دول غربية حيث يعتبر هذا الشكل من الدعم تدخلا في الشؤون الداخلية ناهيك عن البعد الأمني والنفسي الذي يتدخل بقوة في هذا الجانب.

ومن نتائج وأزمات التمويل الأجنبي لمؤسسات المجتمع المدني بعد نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير والإطاحة بنظام مبارك ظهر هذا الجانب واضحا في العلاقات المصرية الأمريكية وما ظهر فيها من توتر بين الدولتين :

بدأت العلاقات الأمريكية المصرية تتوتر عندما قامت السلطات الأمنية المصرية بمداهمة منظمات المجتمع المدني، وقامت السلطات القضائية المصرية بإحالة 43 من العاملين بتلك المنظمات من بينهم 19 أمريكيا وأجانب من جنسيات أخرى ومصريين إلى محاكمة جنائية في ذلك الوقت كانت تطالب واشنطن النظام الانتقالي مستخدمه كافة وسائل الضغط للتراجع عن قرار تقديم الأمريكيين للقضاء المصري بسبب تمويل منظمات المجتمع المدني العاملة في مصر ولكن لم يستجب أحد.

● المطلب الثالث: قناعة الدولة بالمنظمات المدنية في مصر

ويبدو لنا أن ملامح المنظمات المدنية في مصر في حالة خمول، فالمنظمات الحقوقية – والتي لا تزيد عن 360 منظمة – متفرغة لإدارة معركتها مع الدولة والاعتراضات الخاصة بالجانب القانوني والتشريعات التي تصدر بحق المجتمع المدني وتقيد عمله، والمنظمات التنموية تأثر بعضها بمراقبة التمويل الأجنبي، وانسحبت بعض المنظمات الأجنبية من مصر، بالإضافة إلى عنصر افتقاد الثقة بين المجتمع وبين المنظمات الأهلية تحديدا لأسباب تتعلق بقضايا الفساد والتربح من العمل الأهلي .

وبالتطرق إلى وضع المجتمع المدني نفسه كمنظمات والمشهد العام الداخلي والخارجي له بعد الثورة يمكننا إيجاز ما يلي من بعض القصور التي تعيق دوره: -

- المشهد العام لمنظمات المجتمع المدني يرصد حالة من عدم التوافق بين التحالفات والائتلافات والتي تم تسجيل عدد كبير منها في مختلف المحافظات، وفقا لقانون الجمعيات الأهلية.
- حالة من تداخلات المصالح الشخصية لأفراد وجهات خاصة في المنظمات الأهلية – مع التأكيد على عدم التعميم في ذلك –، وهوما يتعارض مع مفهوم النفع العام وهو سمة رئيسية مفترضة في العمل الأهلي، فبعض هذه المنظمات تتحرك وكأنها جماعة مصالح وليس منظمة في المجتمع المدني وبعضها الآخر يدار بشكل عائلي، وهوما امتد إلى بعض المنظمات الحقوقية في القاهرة، وهو أمر يزيد من إشكاليات ممارسة الديمقراطية والشفافية، في منظمات تعلن نضالها الحقوقي ولصالح الديمقراطية.
- حالة عدم رغبة أحيانا لقطاع كبير من المنظمات الأهلية في الصدام مع الحكومة أو الظهور كطرف فاعل في معادلة التغيير، مع وجود العديد من ملامح الضعف، وعدم التنظيم وعدم الحرص على ترسيخ القيم المدنية، فنرى صعوبة الحديث عن تأثير مباشر في المشهد السياسي من جانب المنظمات الأهلية.
- التحديات الخاصة بالجانب المؤسسي المتمثلة في القيود الداخلية التي تؤثر على أداء ادوار المنظمات المدنية وأهمها يأتي في ضعف القدرات البشرية والفنية والتنظيمية للمنظمات، مع حدوث قصور في الممارسة الديمقراطية كما ذكرنا سابقا، وإهمال الجانب العلمي لتقييم الأعمال من وقت لآخر، والخبرة المحدودة أحيانا في بناء شبكات العمل الجماعي .
- تحديات خاصة بالعلاقة البينية وأطر التعاون الداخلية بين المنظمات المدنية في مصر خاصة الدفاعية منها، ولكن هناك إشكالية مهمة قد تحد من قدرة هذه المنظمات على القيام بدورها تتمثل في طبيعة العلاقات بين المنظمات وبعضها البعض من جهة، وطبيعة العلاقات والنظم الداخلية في هذه المنظمات من جهة ثانية، فبعد ثورة يناير ظهرت منظمات معينة تهاجم منظمات أخرى بل تتبنى مواقف سياسية وتنحاز لمواقف قوى سياسية بعينها وتتخلى عن نهجها الحيادي والحقوقي، فضلا عن خمول تداول السلطة ومواقع القيادة إلا في أضيق الحدود وبصورة شكلية في كثير من الأحيان .

وبالنظر إلى مستقبل المجتمع المدني فيمكننا القول بأن إحداث التحول الديمقراطي في مصر بداية من 2011 أبرزت دور المجتمع المدني، الذي اثبت دور منظماته في هذا التحول وفاعليتها في الدفاع الحقوقي والتنظيم الاحتجاجي دفاعا عن الحريات، ولكن بداية من تولي الأنظمة المتتالية بعد الثورة المصرية واجه المجتمع المدني بعضا من محاولات التضييق لعمل المنظمات المدنية من خلال مختلف القوانين التي صدرت في حق الجمعيات الأهلية من 2011 ونهاية بالقانون الذي أقره مجلس النواب في 2016، والتي رفضتها المنظمات المدنية فبدأت حالة الصراع حول إثبات الكيان المستقل والمطالبة بحرية العمل .

■ المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية لعمل منظمات المجتمع المدني في مصر

ينتظر أن تؤدي منظمات المجتمع المدني المصرية دورا محوريا خلال مرحلة بناء النظام الديمقراطي التي بدأت بعد ثورة 25 يناير 2011، وقد عرضنا للإشكاليات والتحديات التنظيمية والتشريعية والمؤسسية التي تعترضها وتحد من قدرتها على لعب هذا الدور، وسنعرض لمجموعة من السيناريوهات المحتملة لما يكون عليه المجتمع المدني من خلال ما حدث من تطورات تشريعية وتنظيمية مر بها عقب ثورة يناير وحتى إصدار قانون الجمعيات الأهلية 2016 ومدى تأثير كافة العوامل السابقة مستقبليا على المجتمع المدني.

1. احتمالية السيطرة التامة للحكومة على المنظمات الأهلية وتحويلها إلى كيانات شبه حكومية خاضعة للأجهزة الإدارية انطلاقا من فكرة التأميم التي تظهر خفية فى أغلب التشريعات، التي تسمح للجهة الإدارية بالتدخل في شؤون المنظمات وحلها كيفما تشاء .
2. التوقف التام للتمويل الأجنبي للمنظمات المدنية مما قد يعرقل أو ينهي نشاط بعض المنظمات خاصة بعد انسحاب بعض المنظمات من مصر بالفعل مما قد يسبب على المدى البعيد تدني الطابع الديمقراطي والحقوقي، بالإضافه لضعف التواجد الدولي للمنظمات المدنية المصرية وذلك سيرجع لما فرض عليها من قيود بشأن سياساتها وتمويلها.
3. الاتجاه إلى ظاهرة تسييس الجمعيات الأهلية والتي بدأت ملاحظتها مؤخرا بالفعل، وذلك يعني تداخل ظاهرة المجتمع المدني، مع السياسة الحكومية والتبعية لها مما

يشكك في قدرة الجمعيات الأهلية على أن تسهم في إحداث تغيير. احتمال ولكنه ليس بصورة كبيرة بناء شراكة فعلية ما بين المجتمع المدني وبين البرنامج الحكومي التنفيذي في مجالات عدة كالصحة، والتعليم .

4. إخفاق المنظمات المدنية وذلك الاحتمال هو الأقرب في ظل هذه القوانين التقييدية وهنا تتحول الآلاف من المنظمات إلى مجرد أرقام وعناوين، مما ينتج عنه احتمال انضمام مصر إلى قائمه الدول التي تعاني أسوأ تشريعات للمجتمع المدني في العالم وذلك ينفي كافه مزاعم التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، والتداعيات الإيجابية المفترضة لثورة يناير على الوضع المصري .

ونظرا للمعوقات والتحديات التي تواجه المجتمع المدني عقب الثورة المصرية وحتى قبل الثورة وما ترتب على ذلك من سيناريوهات مستقبلية محتملة من وجهة نظر الباحثين وبعض الآراء الخاصة فإن دور المجتمع المدني لا يمكن التغافل عنه، وبالضرورة لابد من وجود حل أو مخرج من الأزمة الصراعية التي يعيشها مع الدولة والتي اشتدت في الست سنوات الأخيرة، وذلك بوجود حلول لهذه الأزمات وإزالة آثار هذه المعوقات، فلازلنا نكرر أنه لا ديمقراطية بدون مجتمع مدني يعمل وفقا لأسس وتشريعات نزيهة .

■ النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها :

- تصاعد دور المجتمع المدني في نشر الديمقراطية ومبادئها كما يتوقع أن يزيد هذا الدور مع تكثيف حملات التوعية بدور المجتمع المدني في الشارع المصري.
- يواجه المجتمع المدني بعض التحديات التي قد تعوق تقدم مسيرته كمشارك فاعل في التحول الديمقراطي.
- التأكيد على أنه كلما تعددت التيارات السياسية كلما كان ذلك مفيد للحياة السياسية.
- استمرار العلاقة الصراعية مع منظمات المجتمع المدنى الدفاعية والحقوقية مع نظام الحكم .
- استمرار وجود مشاكل في العلاقات المصرية الأمريكية بسبب التمويل الأمريكي للعديد من منظمات المجتمع المدنى العاملة في مصر .

- القصور التشريعي الخاص بقانون منظمات المجتمع المدنى سيظل العائق بين المنظمات والسلطات الحاكمة .
- زيادة وعي الشعب المصري بعد ثورتين شعبيتين مما يساهم بدرجة كبيرة في زيادة عدد ونشاط منظمات المجتمع المدني في مصر .
- يتكامل القطاع الخدمي والتطوعي من منظمات المجتمع المدني مع النظام الحاكم في تنفيذ أنشطته.
- استمرت الضغوط من قبل التشريع في القانون الصادر عام 2016 أن يضع قيود أكثر على المنظمات مما يجعلها مجرد هيئات إدارية فقط
- استمرار اضطهاد الدولة للمجتمع المدني مع تخفيف حدة الصراع نظرا لقانون منع التظاهر .
- تم استعادة الدور الجماهيري المفقود للمؤسسات المدنية والتشارك مع المواطنين .
- عدد المنظمات الأجنبية في مصر قل وإن دول تلك المنظمات قفلت مكاتبها في مصر بعد أزمة التمويل .
- القواعد المتشددة على تراخيص العمل للمنظمات قلل وأحبط قيام منظمات صغيرة وأوقف عمل منظمات بالفعل لم تقدم أوراقا بتراخيص عملها .

■ التوصيات

خلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات التي يتم الانطلاق منها كمقومات لتعزيز دور المنظمات المدنية المصرية خلال المرحلة المقبلة بناء على التحديات والمعوقات السابقة سواء من خلال المنظمات نفسها أو من خلال النظم الحاكمة :

1. وضع نهاية لصدامات التشريع هو خطوة أولى للتوافق بين الأطراف الفاعلة، ويتم من خلال الاحترام المتبادل من جهة، والمعرفة بالاتجاهات العالمية لتشريعات المجتمع المدني من جهة أخرى تستند هذه التشريعات إلى الشفافية .
2. الاهتمام بالتشريع الخاص بالتمويل الخارجي، من مراقبة الدولة لتدفق التمويل وتوجيهه إلى المصلحة العامة، بالإضافه إلى دور المنظمات المدنية في تحسين صورتها الذهنية وتصحيح ما لحق بها جراء قضية التمويل الأجنبي، ويمكن أن يتم ذلك بتنظيم اللقاءات العامة التي توضح أهداف المنظمات وحقيقة تمويلها، مع

اهتمام الدولة بتوظيف التمويل الداخلي تعويضا عن التمويل الأجنبي بطرق سليمة ووضع أولويات في هذه القضية.

3. العمل على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني أي إصلاح الجانب التأسيسي من خلال التدريب المستمر، إلى جانب إدراك قيمة العمل الجماعي والممارسة الديمقراطية، مع التركيز على القدرات البشرية فهي العامل الحاسم في فاعلية العمل الأهلي المدني، وتوافر التمويل وحده لا يحقق الفاعلية في غياب قدرات بشرية تملك قدرة على الابتكار والإبداع وإمكانات التخطيط الاستراتيجي لأنشطة المنظمة .

4. العمل على بناء شراكة فاعلة بين المجتمع المدني أو الجمعيات الأهلية وبين قضايا البرنامج الحكومي واستيعاب الحكومة لذلك، من حيث وجود مساحات عمل بينهم تتيح التعاون في مجالات الصحة، والتعليم، والعامل الرئيسي الذي يحقق النجاح في هذه الشراكات هو الشفافية وتوزيع الأدوار والمعايير الواضحة.

5. حث الأفراد بضرورة المشاركة الفعالة في منظمات المجتمع المدني فالشباب كانوا ومازالوا وقود الثورة وأساس بناء مجتمع وطني جيد، وتشجيع الوضع الأكاديمي من ناحية عقد مزيد من الدراسات عن المجتمع المدني.

6. وبصفه خاصة محاولة التركيز على النقابات المهنية، قد أضعف سوء استخدام السلطة من قبل النخب دور المجتمع المدني والمؤسسات والنقابات التي كان يجب أن تشارك في عملية التحول من الحكم السلطوي، وأكثر من تعرض لذلك هي النقابات المهنية من خلال فرض الحراسة أو الإغلاق فيجب السماح لها ببناء القدرات الخاصة بها لاستعادة دورها .

7. واحتمال أخير من الصعب تحقيقه ولكنه ليس ببعيد فمن شأن المجتمع المدني أن يقدم بديلا عن النظم الاستبدادية من خلال تقديم نموذج للحكم الرشيد من خلال تداول السلطة والشفافية، وتحقيق مستوى مرضى للرقابة على أداء الحكومات.

■ الخاتمة

جاءت الدراسة لتسليط الضوء على مؤسسات المجتمع المدني ودورها في عملية التحول الديمقراطي في مصر في الفترة ما بين 2011: 2016، والتعرف على تجربة التحول

الديمقراطي ومدى دور كل من منظمات المجتمع المدني المختلفة من منظمات حقوقية ودفاعية، ومؤسسات أجنبية، ونقابات مهنية في عملية التحول الديمقراطي، وانطلقت الدراسة من تساؤل حول قيام منظمات المجتمع المدني بتأدية دورها القائم على دفع عملية التحول الديمقراطي في مصر .

ولفحص هذا التساؤل الرئيسي حاولت الدراسة الإجابة على مجموعه من الأسئلة الفرعية عنه تمثلت في حجم الدور الذي قامت به مؤسسات المجتمع المدني في التهيئة لثورة 25 يناير، مدي فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في عمليه التحول الديمقراطي، وماهي المعوقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، بالإضافه إلى تضمن الدراسة لاستكمال المجتمع المدني دوره في التأثير في ثورة 30 يونيو، مع التعرض لدور المنظمات الأجنبية وأزمة التمويل الأجنبي التي تم إثارتها تبعا لذلك، وماهي الرؤيا المستقبلية للمجتمع المدني في ظل هذه التغييرات السياسية والاجتماعية الموجودة .

وقد كان أهم أهداف هذه الدراسة هو إثبات صحة تساؤل الدراسة القائل إن منظمات المجتمع المدني قد استطاعت تأدية رسالتها القائمة على المساهمة في عملية التحول الديمقراطي في مصر، وقد تم ذلك نتيجة للتحليل المستمر لفترات الدراسة التي تمت معالجتها .

■ المراجع

1 - محمد نور البصراتي، **"النظم السياسية في الوطن العربي"** بني سويف، دار الكتاب الجامعي، 2015

2 - صالح ياسر، المجتمع المدني والديمقراطية، متاح على الرابط التالي:

. html. 376/3/http://www.ao.academy.org/ar/2006

3 - عايدة مسلم حماد، **"دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن»** 1989 - 2009" **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، 2010 .

4 - مصطفى بلعور، **"التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري** 1988 - 2008 "، **رسالة دكتوراه**، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009 - 2010 .

5 - محمد مختار قنديل، **"دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر"**، العدد، 3852، 5105 **الحوار المتمدن**، نسخة الكترونية، .5109، متاح على الرابط: http//:www.m.ahewar.org

6 - صبري خليل، **مفهوم المجتمع المدني**، ، صحيفة الراكوبة، فبراير 2011، متوافر على الرابط التالي // :http

20show - id - 11672.htm?www.alrakoba.net/articles - action - %20

7 - صبرى خليل، **المجتمع المدنى بين الفلسفة السياسية الغربية والفكر الإسلامى** صحيفة الراكوبه، يونيو 2011، متوفر على الرابط التالي

- http://www.alrakoba.net/articles - action - show

8 - عميرة محمد أيوب، مالكي رتيبة، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر(1999 - 2009)**لنيل شهادة الليسانس**، جامعة قاصدى ومرباح ورقلة، 2013، صفحة 7.

9 - هايل ودعان الدعجة، "مفهوم التحول الديمقراطي"، **موقع الرأي**، تاريخ النشر21 - 11 - 2004، متاح على الرابط التالي :http://alrai.com/article/27564.html

10 - هشام مدريد، **آليات وعوامل التحول الديمقراطى**، تاريخ النشر8 - 2 - 2011، موقع الطلبة الجزائريين للعلوم السياسية والإعلام والحقوق والعلوم الإنسانية http://30dz.justgoo.com/t1202 - topic

11 - محمد نور، **النظام السياسي المصري** 1970 - 2014 **الملامح والسمات**، بني سويف، دار الكتاب الجامعى، 2014

12 - محمد عمران، **منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر (المساهمات والتحديات)**، مركز المحروسة للنشر، المقطم، القاهرة، على الرابط التالي https://www.scribd.com/doc/

13 - سلمي خطاب، **غموض يحيط بمستقبل منظمات المجتمع المدني**، الأخبار، على الرابط التالي http:// www.al - akhbar.com/node/219502

14 - عمرو عبد العاطي، "أزمة التمويل الخارجي لمنظمات العمل المدني في مصر "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017، متاح على الرابط التالي http://www.siyassa.org/NEWSQ/2166

15 - أماني قنديل، "المجتمع المدني بعد الثورات في مصر "، المركز العربي للبحوث والدراسات" 2014، متاح على الرابط التالي http://www.acrseg.org/32498

16 - أماني قنديل، "مستقبل المجتمع المدني"، جريدة الاهرام" د.ت، متاح على الرابط التالي http://www. ahram.org.eg/NewsQ/298264.aspx

17 - أماني قنديل، " التحولات في البنية والوظيفة: المجتمع المدني بعد الثورات "، مجلة آفاق سياسية، العدد 13، صادرة عن المركز العربي للبحوث، متاح على الرابط التالي http://www.acrseg.org/30498